التقرير السنوي

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

٢٠٠٨

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه

رئيسة المجلس

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
تقديم	٢
أبرز الانجازات منذ التأسيس	٤
أهم مؤشرات الأسرة الأردنية	٥
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	٦
أولاً: انجازات إدارة برامج الأسرة	١٠
١. البرنامج الاجتماعي الاقتصادي	١٠
٢. البرنامج التعليمي الثقافي	١١
٣. برنامج حماية الأسرة	١٢
٤. برنامج سياسات وتشريعات الأسرة	١٣
ثانياً: انجازات إدارة الدعم الفني	١٥
١. الإعلام وحشد الدعم	١٥
٢. المتابعة والتقييم وإدارة المشاريع	١٥
موارد المجلس المالية	١٩

تقديم

لقد خطى الأردن في العقد الماضي خطوات واسعة في جميع المجالات؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية وغيرها من المجالات. وبدأت قضايا الأسرة الأردنية تأخذ الاهتمام الذي تستحق ضمن سياسات وأولويات صناع القرار. إذ منذ تولي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية؛ وهو يولي الأسرة الأردنية جل اهتمامه. وانطلاقا من هذا الاهتمام؛ فقد جاء تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام ٢٠٠١ بإرادة ملكية سامية، والذي اسند رئاسته لجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، ليعنى بتحسين مستوى معيشة الأسرة الأردنية، والعمل على توفير البيئة التشريعية الملائمة من خلال مراجعة العديد من التشريعات ذات العلاقة بالأسرة، والعمل على إيجاد آليات التنسيق والشراكة مع الجهات العاملة في مجال الأسرة وأفرادها.

واستطاع المجلس منذ تأسيسه تحقيق العديد من الانجازات الوطنية، والمنسجمة مع رؤى صاحبّي الجلالة المعظمين بالاهتمام بالأسرة ودورها، وبقدرتها على إحداث التغير الايجابي بالمجتمع. ففي عام ٢٠٠٥ جاءت الإستراتيجية الوطنية للأسرة، والتي قام المجلس بإعدادها مع العديد من شركائه لتشكل إحدى النقاط المضيئة في مسيرة المجلس، والتي تنسجم معطياتها مع متطلبات العصر، وتشتمل على كافة جوانب حياة الأسرة الأردنية. ولاهتمام جلالته بفئة كبار السن فقد عمد المجلس مع شركائه على إعداد الإستراتيجية الوطنية لكبار السن خلال عام ٢٠٠٨ لتعد الوثيقة الوطنية الأولى التي تهتم برسم السياسات الخاصة بكبار السن، لوضعها في متناول أصحاب القرار ومعدي السياسات والبرامج الهادفة إلى معرفة الخلل والقصور في البرامج المقدمة لهذه الفئة.

ولان الأسرة هي المؤسسة الأولى لإعداد الطفل فقد جاءت الخطة الوطنية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠١٣، والتي تفضل صاحبّي الجلالة بإطلاقها والتي تشتمل على محاور عدة: كتأمين الصحة والحياة الآمنة والنماء وتنمية القدرات والحماية. كما ورفع المجلس وشركاؤه من الجهات المعنية في عام ٢٠٠٥ التقرير الثالث لحقوق الطفل إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف وتضمن التقرير كافة التدابير المتخذة من قبل الحكومة لحماية الطفل. كما واعدّ المجلس بالتعاون مع منظمة اليونيسف تقرير وضع الأطفال، والذي أطلقته جلالة الملكة رانيا العبدالله خلال عام ٢٠٠٨، والذي يناقش الظروف التي يعيش فيها الأطفال كالبيئة والإسكان والحاكمية والاقتصاد والثقافة والعوامل الاجتماعية والصحية، إلى غيرها من العديد من الإنجازات التي أنجزها المجلس مع شركائه في هذه المجال.

ولما كانت قضايا العنف الأسري تشغل بال صاحبّي الجلالة باستمرار، فقد قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتطوير الخطة الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة من العنف للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩، والإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف ٢٠٠٧، حيث جاءا استجابة للتوجيهات الملكية. إذ أكد جلالته انه من "غير المسموح" الإساءة إلى الطفل ومن "غير المسموح" ممارسة أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة مشيرا إلى أن احترام حقوق الإنسان في جميع المجالات، وخصوصا حقوق المرأة والطفل، مسؤولية يجب أن تتكاتف جهود الجميع للتصدي لها.

واعترافا بجهود الأردن في مجال حماية الأسرة وسعي جلالته ليبقى الأردن واحة امن واستقرار فقد اعتمدت منظمة الصحة العالمية المجلس في عام ٢٠٠٦ كمركز تعاون إقليمي في مجال الوقاية والحماية من العنف الأسري، والذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى دول شرق حوض الأبيض المتوسط. وسيعمل المجلس على تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات إقليمية للوقاية من العنف الأسري، والبحث عن القضايا المستجدة.

وكذلك تابع المجلس مراحل إصدار قانون الحماية من العنف الأسري الذي اقر من مجلسي النواب والأعيان خلال عام ٢٠٠٨ بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وقدم عددا من الملاحظات على مشروع القانون، حيث تبنى مجلس الأمة معظم التعديلات التي اقترحها المجلس ووزارة التنمية الاجتماعية.

ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ أطلق المجلس مبادرة إنشاء المكتب الفني للتواصل مع مجلسي الأعيان والنواب بهدف تعزيز دور البرلمانيين في مناقشة وتحليل السياسيات العامة المعنية بشؤون الأسرة، ومبادرة مجلس الأعيان الرائدة والمتضمنة تشكيل لجنة مؤقته للأسرة في مجلس الأعيان للتعاون والتواصل مع المكتب الفني في المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وللعمل على دراسة القوانين والاقتراحات والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالأسرة .

ويأتي إصدار المجلس الوطني لشؤون الأسرة لتقريره السنوي، والذي يرصد ابرز انجازات المجلس لعام ٢٠٠٨؛ بالتزامن مع احتفالات الأردن بالذكرى العاشرة لتولي جلالة الملك لسلطاته الدستورية، والذي له حق علينا لبذل المزيد من الجهد والعمل من اجل أسرتنا الأردنية ومن اجل أردننا الحبيب ليبقى الانموذج الذي يحتذى في كافة المحافل الدولية والإقليمية.

وأخيراً، إذ يقدّم المجلس الوطني لشؤون الأسرة إيجازاً بسيطاً عن إنجازاته، فإنه يحرص على تقديم شكره وتقديره لمجلس أمنائه، برئاسة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، لدعمهم الدائم للمجلس لإنجاز أنشطته وبرامجه المتعددة، بالإضافة إلى تقديم الشكر والعرفان لشركائه من كافة الهيئات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص المعنية بالأسرة والطفولة لتعاونهم في إعداد وتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج الخاصة بالأسرة، مجسدين روح العمل جميعاً من أجل طفولة سعيدة وشباب واعد وشيخوخة آمنة.

والله ولي التوفيق

د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

أبرز الانجازات منذ التأسيس

- **٢٠٠١:** تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بإرادة ملكية سامية.
- **٢٠٠٢:** تطوير خطة عمل تنمية الطفولة المبكرة لمدة خمس سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨).
- **٢٠٠٢:** المجلس الوطني لشؤون الأسرة يتبنى الجانب التنسيقي لإعداد المنهاج التفاعلي لرياض الأطفال، حيث تم الانتهاء من إعداد المنهاج وتزويد الرياض الحكومية به خلال الفصل الدراسي الثاني عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.
- **٢٠٠٢:** مشروع تحليل التشريعات المتعلقة بالأسرة من خلال عقد جلسات متخصصة لمناقشة العديد من القوانين التي تخص الأسرة، واستمر خلال عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وتم الانتهاء منه عام ٢٠٠٥.
- **٢٠٠٤:** إطلاق الخطة الوطنية للطفولة.
- **٢٠٠٤:** انعقاد الاجتماع العربي الإقليمي للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة.
- **٢٠٠٥:** إطلاق الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية.
- **٢٠٠٥:** إطلاق التقرير الأردني الثالث لحقوق الطفل.
- **٢٠٠٥:** انعقاد المؤتمر الإقليمي الأول لحماية الأسرة من العنف.
- **٢٠٠٥:** إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس للترويج لأنشطة وبرامج المجلس وبيان رسالته وأهدافه ودوره وهيكله التنظيمي.
- **٢٠٠٥:** إعداد نظام المتابعة والتقييم لتمكين المجلس من القيام بدوره كهيئة فكرية للسياسات وتقييم أداء كافة البرامج والمشاريع والأنشطة.
- **٢٠٠٥:** إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري للأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩).
- **٢٠٠٦:** إعداد الدليل القانوني للزواج الإسلامي.
- **٢٠٠٦:** انعقاد المؤتمر العالمي لإطلاق الشبكة النسائية العالمية للطفولة.
- **٢٠٠٦:** انعقاد قمة الأسرة العالمية.
- **٢٠٠٧:** إطلاق الدليل القانوني للزواج للطوائف المسيحية.
- **٢٠٠٧:** إطلاق وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف.
- **٢٠٠٨:** إطلاق دليل التشريعات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية .
- **٢٠٠٨:** إطلاق نظام المعلومات الوطني لشؤون الأسرة.
- **٢٠٠٨:** إعداد الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن.
- **٢٠٠٨:** إطلاق تقرير وضع الأطفال في الأردن.
- **٢٠٠٨:** إنشاء مكتب الدعم الفني للتواصل مع مجلسي النواب والأعيان، لتعزيز دور البرلمانين في مناقشة وتحليل السياسات العامة المعنية بشؤون الأسرة.

أهم مؤشرات الأسرة الأردنية

المؤشر	السنة	
عدد سكان الأردن	٢٠٠٧	٥,٧ مليون نسمة
عدد الأسر	٢٠٠٧	١٠٥٩٨٠٠ أسرة
متوسط حجم الأسرة	٢٠٠٧	٥,٤ فرد
نسبة الأسر التي ترأسها امرأة	٢٠٠٦	٪١٠,٥
معدل الزواج الخام (لكل ألف من السكان)	٢٠٠٧	١٠,٦
متوسط العمر عند الزواج الأول ذكور إناث	٢٠٠٧	٢٩,٥ ٢٦,٤
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٢٠٠٧	١٩
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف مولود حي)	٢٠٠٧	٢٠
معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)	٢٠٠٧	٢,١
نسبة كبار السن +٦٥	٢٠٠٧	٪٣,٣
نسبة الأمية للسكان الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر	٢٠٠٧	٪٧,٩
معدل البطالة	٢٠٠٧	١٣,١

(المصدر: الأردن بالأرقام ٢٠٠٧ /دائرة الإحصاءات العامة)

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

مقدمة:

تُعتبر الأسرة عماد المجتمع لما لها من دور كبير ومهم في إعداد الإنسان من خلال ما توفره من رعاية وما تقدمه من متطلبات التنشئة الاجتماعية والثقافية. وبغض النظر عن نوع الأسرة، فإن لدى الغالبية صورة مثالية لما يجب أن تكون عليه. فشكل الأسرة ونمطها القائم في أي مجتمع من المجتمعات يرتكز إلى ثقافته الأساسية، ويترتب على أدوار أفراد الأسرة التزامات وتوقعات يمكن أن تختلف بحسب الجنس والعمر. وبالنتيجة، فإن تحقيق هذه الالتزامات يسهم في تحقيق وظائف الأسرة من دعم اقتصادي ورعاية للأطفال وتوفير للأمن العاطفي.

وانطلاقاً من واقع البيئة العامة المساندة للأسرة وما يفرضه الواقع من توجهات وطنية وبرامج عمل تقدمها القطاعات المختلفة، برزت الحاجة إلى إنشاء المجلس الوطني لشؤون الأسرة للتعامل مع الأسرة على مستوى التخطيط الاستراتيجي، ووضع السياسات والبرامج وفق معايير اجتماعية اقتصادية ونوعية تعمل على وصف وضع الأسرة في الأردن وتقصّيه، وتعديل الخطط والبرامج والسياسات والتشريعات المنبثقة عنها والإجراءات المتعلقة بها وفقاً لفهم أعمق لقضايا الأسرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن احتياجات الأسر تختلف وفقاً لظروفها.

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بمرسوم ملكي في عام ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة. ويعمل كمظلة داعمة للتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة للعمل معا لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية.

رسالتنا

تعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على الموروث القيمي والحضاري بما يواكب التغيرات الاجتماعية والثقافية في المملكة.

مهمتنا

المساهمة بضمان مستوى حياة أفضل للأسر الأردنية من خلال رؤيا وطنية تدعم سياسات البلد التنموية وتمكن كافة الأسر الأردنية من تحقيق طموحاتها.

أدوارنا الاستراتيجية

- هيئة فكرية للسياسات الوطنية
- هيئة تنسيق ومتابعة
- هيئة حشد الدعم للقضايا الأسرية

أهدافنا الاستراتيجية

صياغة السياسات والإصلاح:

يلتزم المجلس كهيئة فكرية للسياسات الوطنية بإعداد ومراجعة وتعديل السياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرة من خلال توجيه الأبحاث والبرامج العلمية نحو الأولويات الوطنية والترويج لها.

إدارة البحوث ومصادر البيانات:

يلتزم المجلس بمصداقية المعلومات التي يقدمها حول كل ما يتعلق بالأسرة. لذا، يقوم المجلس بإدارة جميع هذه المعلومات لتتمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على أسس علمية كفيلة بضمان استمرارية التقدم والرفعة للأسرة الأردنية.

حشد الدعم:

يركز المجلس الوطني لشؤون الأسرة على حشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج الأسرية والترويج لحقوق أفراد الأسرة مما يكفل تأسيس قاعدة واسعة من صانعي القرار الذين يتمتعون بعلم ودراية بأهم قضايا الأسرة. كما يندرج توفير الدعم المالي ضمن جهود المجلس في حشد الدعم لضمان استمرارية البرامج الأسرية.

التنسيق والمتابعة:

يأتي تسهيل وتنسيق ومراقبة تطور وتطبيق وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة في صميم عمل المجلس الأمر الذي يحقق التوافق بين خطط وبرامج المجلس والمؤسسات الشريكة.

التطوير المؤسسي:

يهدف المجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى تطوير ودعم مقدرته على التجاوب فنياً وإدارياً ومالياً مع دوره ومسؤولياته كما هو منصوص عليه في القانون الأردني.

الهيكل التنظيمي للمجلس

حسب قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ يضم الهيكل التنظيمي للمجلس مايلي:

١. **مجلس الأمناء : ويمثل أعضاؤه مختلف الوزارت والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأسرة وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء.**

أعضاء المجلس خلال فترة إعداد التقرير

- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة/ الرئيس
- معالي الدّكتور منذر المصري/ نائب رئيس مجلس الأمناء
- معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي
- معالي وزير الصحة
- معالي وزير التنمية الاجتماعية
- معالي وزير التربية والتعليم
- معالي العين الدّكتور رجائي المعشر
- معالي العين السّيدة ليلى شرف
- عطوفة مدير الأمن العام
- عطوفة الدكتورة هيفاء ابو غزالة/

الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

- عطوفة الدكتورة جانيت ميرزا
- عطوفة السيدة هالة زريقات
- سعادة السيدة ديمة بيبي
- سعادة القاضية ملك غزال

- سعادة القاضي محمد الطراونة
- سعادة الدكتورة أمل الخاروف

٢. اللجنة التنفيذية: منبثقة عن مجلس الأمناء وتضم في عضويتها:

- معالي الدّكتور منذر المصري/ نائب رئيس مجلس الأمناء
- معالي العين الدّكتور رجائي المعشر
- معالي العين السّيدة ليلى شرف
- عطوفة العين الدكتورة هيفاء ابو غزالة/ الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة
- عطوفة السيدة هالة زريقات
- سعادة القاضية ملك غزال
- سعادة القاضي محمد الطراونة

٣. الأمانة العامة

تعتبر الجهاز التنفيذي والذراع التشغيلي لعمل المجلس، ويرأسها الأمين العام، وخلال عام ٢٠٠٨ تم العمل على اعادة هيكلة المجلس، والذي تم إقراره من مجلس الأمناء في قرار رقم ٢٠٠٨/٣/٢، بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٢، إذ أصبح يضم الإدارات التالية:

- المكتب الفني للتواصل مع البرلمان
- المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية
- مركز اعتماد رياض الأطفال
- إدارة برامج الأسرة، والتي تضم:
  - البرنامج الاجتماعي الاقتصادي
  - البرنامج التربوي التعليمي
  - البرنامج الصحي البيئي
  - برنامج حماية الأسرة
  - برنامج سياسات وتشريعات الأسرة
- إدارة الدعم الفني، والتي تضم:
  - المتابعة والتقييم وإدارة المشاريع
  - الإعلام وحشد الدعم
- ادارة الشؤون المالية

أولا: انجازات إدارة برامج الأسرة

١. البرنامج الاجتماعي الاقتصادي

يقوم البرنامج الاجتماعي الاقتصادي على رصد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد أثرها على الأسرة الأردنية، واستخلاص التحديات والقضايا ذات الأثر السلبي، واقتراح الحلول لها، وتبني المبادرات والمشاريع ذات الأولوية لمواجهة هذه التحديات ومعالجة هذه القضايا بالتنسيق والتشارك مع المؤسسات ذات العلاقة، الحكومية وغير الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدني. كما ويحرص على تزويد صناع القرار بمؤشرات حيوية للحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأسرة؛ للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستوى نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية.

وخلال عام ٢٠٠٨ قام البرنامج الاجتماعي الاقتصادي بمتابعة إصدار وثيقة الإستراتيجية الوطنية لكبار السن، وخطتها التنفيذية التي تم إقرارها من قبل رئاسة الوزراء؛ وتسعى هذه الإستراتيجية التي قام المجلس بإعدادها بالتعاون مع وزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية، وأمانة عمان الكبرى، ومنظمة الصحة العالمية، والمجلس التمريضي الأردني؛ إلى توفير أفضل رعاية صحية واجتماعية ممكنة لكبار السن، ومواجهة التحديات والمشاكل التي تواجهها قضايا الشيخوخة في الأردن. وعلى غرار إعداد إستراتيجية المسنين ارتأى البرنامج إصدار كتيبات توعوية حول كيفية التعامل مع كبار السن.

كما وقام البرنامج بتطوير مسودة الإستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري، بالتعاون مع العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، والتي تعكس أهم القضايا والمشكلات التي تعنى بالإرشاد الأسري، وتتابع آخر التطورات في هذا المجال. ولأهمية التوعية بهذا الموضوع؛ فقد عقدت ورشة عمل بين المجلس والمجلس الأعلى للإعلام، بهدف تعريف الإعلاميين من العاملين في المؤسسات الإعلامية في القطاعين العام والخاص وفي المؤسسات العسكرية بمفهوم " الإرشاد الأسري " وأهميته للمجتمع. كما قام البرنامج بنشر تقرير جهود الأردن لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة والبيان العربي لحقوق الأسرة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، ونشر البرنامج دراسة التماسك الأسري ضمن أوراق مؤتمر "مقومات تماسك الأسرة" لجامعة الدول العربية. وعمل أيضاً على إطلاق الإصدار الأول لدليل البحوث والدراسات برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد المعظمة.

التوجهات المستقبلية:

- مشروع تحسين خدمات الإرشاد الأسري في الأردن.
- مشروع الحد من عمالة الأطفال.
- إعداد مؤشرات نوعية حياة الأسرة الأردنية.
- إعداد تقرير وضع الأسرة الأردنية.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لكبار السن تحت الرعاية الملكية السامية..
- إصدار دليلي الدراسات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية (المجلد الثاني والثالث)، وإصدار كتيب الأسرة الأردنية بالأرقام.

٢. البرنامج التعليمي الثقافي

يعمل البرنامج التربوي التعليمي على تحليل البيئة والمنظومة التعليمية والتربوية في المجتمع الأردني من منظور الأسرة كوحدة بناء أساسية للمجتمع بكافة أفرادها، وتحديد التحديات والقضايا التي تواجهها، وتبني المبادرات والمشاريع ذات الأولوية لمواجهة هذه التحديات ومعالجة هذه القضايا بالتشارك مع المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية في القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، من خلال التنسيق والمساهمة في وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية وتنسيق ومتابعة وتقييم جهود المؤسسات المشاركة في تنفيذ الخطط، وتوفير الدعم لها من خلال إدامة شبكة تضم الباحثين والعاملين والممولين في هذا المجال. كما ويعنى البرنامج بتزويد صناع القرار بالتوصيات والمؤشرات الحيوية لمستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية لتساعدهم على اخذ القرارات المناسبة لتحسين مستواها.

وخلال عام ٢٠٠٨، قام البرنامج بالتعاون مع منظمة اليونيسف بإطلاق تقرير وضع الأطفال في الأردن في حفل رسمي برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله، وعقدت حلقة نقاشيه خلال الحفل اجتمع فيها مجموعة من الأطفال مع جلالة الملكة بحضور بعض أصحاب القرار المعنيين في المجالات المختلفة. كما وقام البرنامج بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى بالاحتفال باليوم العالمي للطفل برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله؛ قدم فيه مجموعة من اليافعين عروض تقديمية حول المبادىء الاساسية لحقوق الطفل (البقاء، النماء، الحماية والمشاركة)، وفي ختام الحفل تم تقديم جوائز تقديرية للأطفال الفائزين في المسابقة الفنية التي نظمها البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في كافة مدارس المملكة حول حقوق الطفل.

ومن خلال مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الولادة إلى أقل من أربع سنوات قام البرنامج بصياغة تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة، وإعداد دراسة تقييم الرقابة والإشراف على دور الحضانة، بهدف العمل على تطوير النظام الرقابي والإشرافي على دور الحضانة في وزارة التنمية الاجتماعية ليتوافق مع التعليمات المحدثة، وبناءً على نتائج الدراسة تم إعداد دليل الرقابة والإشراف على دور الحضانة الذي يتضمن الأسس والأدوات والوسائل اللازمة لضمان صحة وسلامة الأطفال في دور الحضانة من خلال مراقبة وتقييم التزامها بمعايير ومتطلبات الترخيص. كما وتم من خلال هذا المشروع أيضاً تصميم أداة تقييم بيئة الحضانات لمساعدة مقدمي الرعاية وأصحاب دور الحضانة والمشرفين للتأكد من أن دار الحضانة تشكل بيئة آمنة توفر الرعاية المتكاملة للأطفال. وضمن هذا المشروع ايضا تم الانتهاء من إعداد وثيقة النتاجات العامة والخاصة وذلك بناءاً على المعايير النمائية للطفل الأردني. بالاضافة الى ذلك قام البرنامج بإعداد المرحلة الأولى من الخطة الثانية لتنمية الطفولة المبكرة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، بناءاً على توجهات الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالطفولة. وكما تم العمل على مأسسة مشاركة اليافعين في أعمال المجلس وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف. كما واعّد مع منظمة اليونيسيف إطار المعايير والمؤشرات النمائية للطفولة المبكرة والتي تشتمل على التوقعات الخاصة بنماء وتطور الأطفال الأردنيين من الولادة إلى أقل من تسع سنوات. ومن خلال برنامج التوعية الوالدية فقد تم التوصل خلال العام ٢٠٠٨، إلى ١٣ ألف أسرة أردنية.

التوجهات المستقبلية:

- إعداد مركز اعتماد رياض الأطفال.
- مشروع موازنات صديقة للطفل.
- مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل.
- إعداد دليل الأنشطة للعاملين مع الأطفال أقل من أربع سنوات
- استكمال المرحلة الثانية من خطة العمل الثانية للطفولة المبكرة(٢٠٠٩-٢٠١٣).
- الاستمرار في المشروع الوطني للتوعية الوالدية.

٣. برنامج حماية الأسرة

يقوم برنامج حماية الأسرة على التنسيق والشراكة مع المؤسسات الوطنية المعنية بحماية الأسرة من العنف من خلال تعزيز النهج المؤسسي المتعدد الجهات، ومتابعة تنفيذ وتقييم البرامج المنفذة من قبل المؤسسات الشريكة، ويقوم البرنامج كذلك بمتابعة تنفيذ وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة والتي، انبثق عنها الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة من العنف، والبحث عن مصادر تمويل للمؤسسات المنفذة كما يعمل البرنامج على تطوير أدلة وإجراءات للمؤسسات العاملة في حماية الأسرة وتدريب العاملين في المؤسسات المعنية على التعامل مع حالات العنف الأسري .

وخلال عام ٢٠٠٨، ولأهمية قضية العنف ضد المرأة، وللتعرف على واقع هذه القضية في الاردن؛ فقد عمل البرنامج من خلال مشروع كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المراة، والذي جاء بالشراكة بين المجلس ومشروع القطاع الخاص لصحة المرأة وبدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية على إعداد ونشر الدراسة التحليلية لواقع العنف ضد المرأة، والخروج بتعريف ومؤشرات وطنية لواقع العنف ضد المراة. والتعرف على المؤسسات الوطنية المعنية والآليات المتبعة في التعامل مع هذه القضية. إضافة إلى إصدار نشرة سياسات وورقة حقائق حول العنف ضد المرأة تستهدف صناع القرار، وتركز على المؤشرات والفجوات والأولويات الوطنية التي يجب العمل عليها لمجابهة العنف ضد المرأة، كما قام البرنامج بعقد تدريب حول آليات كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المراة استهدف العاملين في المؤسسات الوطنية المعنية بهذا المجال.

ولدعم القدرات المؤسسية للمؤسسات الوطنية التي تتعامل مع قضايا العنف ضد المراة قام البرنامج بإعداد دراسة تحديد احتياجات دار الوفاق الأسري التابعة لوزاراة التنمية الاجتماعية ليتم العمل على تلبية اولوياتها ضمن المشروع. كما تم عقد تدريب للعاملين الصحيين حول اجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري في المؤسسات الصحية. واخيرا عمل البرنامج ضمن مشروع مراجعة استجابة الاردن في التعامل مع حالات العنف الاسري وبدعم من منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف حيث تم اعداد الجزء الأول من الدراسة والمتعلق بالعنف ضد المرأة وتحديد الفجوات والثغرات وآليات التعامل معها.

التوجهات المستقبلية:

- مشروع معايير الاعتماد للمؤسسات مقدمة الخدمة في مجال العنف.
- عقد المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري.
- وضع خطة لعمل الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف.
- عقد المؤتمر التدريبي حول العنف ضد الأطفال.
- تطوير أدلة تدريبية للإعلاميين وللوعاظ والواعظات حول قضايا العنف الأسري، ضمن مشروع كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد النساء. وتطوير خطة حشد دعم صانعي القرار، وتغطية احتياجات دار الوفاق الأسري وضمن الأولويات.
- استكمال الجزء الثاني من مشروع مراجعة استجابة الاردن في التعامل مع حالات العنف الاسري والمتعلق بالعنف ضد الاطفال، واخراج الدراسة بقسميها بصورتهما النهائية.
- تحديث الاستراتيجية الوطنية لحماية الاسرة والوقاية من العنف الاسري بناءا على نتائج دراسة استجابة الاردن في التعامل مع حالات العنف الاسري.

٤. برنامج سياسات وتشريعات الأسرة

يعمل البرنامج على تحليل التشريعات المتعلقة بالأسرة الأردنية وأفرادها وتحديد الأثر الناجم عنها واقتراح الحاجة إلى تعديلها أو تغييرها أو إلغائها لما فيه مصلحة الأسرة الأردنية وأفرادها والمجتمع ككل، هذا بالإضافة إلى حشد الدعم وكسب التأييد ونشر الوعي بين أفراد المجتمع ولدى صناع القرار والمعنيين، بالتشارك مع المؤسسات الحكومية والأهلية ومجموعات الضغط وبناء التحالفات مع الجهات التشريعية والتنفيذية لضمان نجاح تلك المبادرات. إذ يهدف البرنامج إلى تحسين المنظومة التشريعية والقانونية الوطنية في إطار البعد الديني والتاريخي والاجتماعي والموروث الثقافي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين العلاقات الأسرية والفردية في المجتمع الأردني، والى تماسك وحماية الأسرة والمجتمع ككل.

منذ بداية عام ٢٠٠٨ أطلق البرنامج مبادرة إنشاء المكتب الفني للتواصل مع مجلسي الأعيان والنواب بهدف تعزيز دور البرلمانيين في مناقشة وتحليل السياسيات العامة المعنية بشؤون الأسرة. ومبادرة مجلس الأعيان الرائدة والمتضمنة تشكيل لجنة مؤقته للأسرة في المجلس الأعيان للتعاون والتواصل مع المكتب الفني في المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وللعمل على دراسة القوانين والاقتراحات والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالأسرة. كما وعمل البرنامج على إطلاق دليل التشريعات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله، ويضم الدليل كافة التشريعات المعمول بها في المملكة من قوانين وأنظمة وتعليمات ذات العلاقة بالأسرة وشؤونها وذلك على ثلاثة أجزاء (قوانين، أنظمة، تعليمات).

وتابع البرنامج عن كثب مراحل إصدار قانون الحماية من العنف الأسري الذي اقر من مجلسي النواب والأعيان خلال عام ٢٠٠٨ بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وقدم عددا من الملاحظات على مشروع القانون، حيث

تبنى مجلس الأمة معظم التعديلات التي اقترحها المجلس ووزارة التنمية الاجتماعية. كما واعد البرنامج تقرير تحليل موقفي حول وضع الأطفال مجهولي النسب والتوجهات الإستراتيجية وخطة العمل للتعامل مع القضية وذلك بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، بالإضافة لإعداد ورقة تحليل للنصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات والمتعلقة بالأسرة ومقارنتها بالأحكام القضائية. كما عمل على إعداد وثيقة الاتفاقيات الخاصة بشؤون الأسرة، ووثيقة تعديل التشريعات الواردة في موسوعة تشريعات المرأة العربية/ جامعة الدول العربية. ومن خلال مشروع حقوق المرأة في تشريعات العمل، عمل البرنامج على تحليل النصوص التشريعية المتعلقة بالمرأة في «قانون العمل». كذلك أصدر العدد الأول من سلسلة الثقافة القانونية حول ضرب الأطفال، والعدد الثاني من سلسة الثقافة القانونية الأسرية حول دليل أحكام الميراث.

التوجهات المستقبلية:

- إعداد دراسة تحليلية لتشريعات عمل المرأة ودراسة حقوق المرأة وزيادة الوعي وحشد دعم صانعي القرار حول تشريعات عمل المرأة.
- إعداد الأوراق المرجعية حول القضايا المستجدة ضمن أعمال مكتب الدعم الفني للتواصل مع مجلسي الأعيان والنواب وحشد الدعم مع صانعي القرار.
- إعداد دراسة تحليلية لتشريعات عمالة الأطفال، وتلخيص التوصيات الخاصة بها.
- المساهمة في إصدار قانون حقوق الطفل وإخراجه بالصورة النهائية.
- إنشاء مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في المحاكم الشرعية.
- إقرار وثيقة الأطفال مجهولي النسب والخطة الخاصة بها.

ثانيا: انجازات إدارة الدعم الفني

١. الإعلام وحشد الدعم

يعمل الإعلام وحشد الدعم على زيادة الوعي حول السياسات والبرامج التي تتناول قضايا وشؤون الأسرة وحقوق الأفراد الأساسية. ويهدف إلى حشد الدعم على قضايا الأسرة الأردنية، وتعزيز رفاهيتها، من خلال الحملات وتسخير الجهود الوطنية لخلق بيئة ملائمة تدعم تحقيق الرؤية الإستراتيجية للمجلس، وزيادة الوعي حول البرامج وخدمات المجلس لدعم رفاهية أفراد الأسرة الأردنية.

عمل الإعلام في عام ٢٠٠٨ على إعادة تصميم الموقع الالكتروني للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، وتقديم الدعم الإعلامي لبرامجة المتعددة وكذلك رصد أخبار وأنشطة المجلس من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع.

كما قام بعمل برنامج خاص بمناسبة اليوم العالمي للأسرة الأردنية، والعمل على إعداد أغنية خاصة بالمجلس الوطني لشؤون الأسرة بعنوان"أسرتنا" من كلمات معالي الشاعر حيدر محمود وألحان وائل الشرقاوي، كما أسس للتنسيق والتشارك من خلال اتفاقية مع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وبث عروض سريعة على قناة البرنامج العام للتلفزيون الأردني. كما تابع الانضمام لعضوية بعض المجالس العربية مثل الحصول على عضوية منظمة الأسرة العربية، وإنشاء شراكات مع وسائل الإعلام المختلفة.

التوجهات المستقبلية:

- تحديث على الموقع الالكتروني.
- توسيع الشراكة مع وسائل الإعلام المختلفة.
- الحصول على اعتماد من المجلس الاقتصادي الاجتماعي.
- إعداد نشرة الكترونية تتناول قضايا الأسرة التي يعمل عليها المجلس.
- إعداد عرض تقديمي باللغتين العربية والإنجليزية(برنامج تعريفي عن المجلس).

٢. المتابعة والتقييم

يعنى المتابعة والتقييم بمتابعة وتقييم الخطة الوطنية للطفولة، بحيث يوفر لصناع القرار والباحثين والمعنيين بشؤون الأسرة بيانات عن تطور الجهود الوطنية في تنفيذ الخطة الوطنية للطفولة، كما يعمل على توفير بيانات عن تطور العمل على الخطط والبرامج التي ينفذها المجلس الوطني لشؤون الأسرة من خلال برامجه المختلفة.

عمل المتابعة والتقييم خلال العام ٢٠٠٨ على تعزيز نظام المتابعة والتقييم الذي اعتمده المجلس الوطني لشؤون الأسرة كآلية لمتابعة وتقييم الخطة الوطنية للطفولة والخطط الوطنية الأخرى التي أعدها المجلس بالتشارك مع الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة. ولهذا الغرض، قام وبدعم من مؤسسة إنقاذ الطفل (الدنمارك) بإعداد نظام محوسب للمتابعة والتقييم؛ يقوم على مبدأ التخطيط الأمثل وتحديد مخرجات المشاريع بتعيين مخرجات الأداء، بهدف تمكين الشركاء الوطنيين من تدوين مشاريعهم المدرجة في الخطة الوطنية للطفولة ومخرجاتها وتطور العمل عليها على النظام المحوسب من مكاتبهم أو أماكن عملهم من خلال شبكة إلكترونية www.ncfa-me.org تم تصميمها لتجميع بيانات ومدخلات جميع الشركاء بأقل جهد منهم، وبحيث تكون تفاصيلها متوفرة لمسؤول نظام المتابعة في المجلس الوطني لشؤون الأسرة من ناحية، ولصانعي القرار والباحثين والدارسين المعنيين بمتابعة تطور الإنجازات الوطنية في هذه الخطط من ناحية ثانية. وليتمكن المجلس من رصد مدخلات النظام واستقراء بياناته بشكل علمي ومتوافق مع فهم المؤسسات الشريكة؛ قام بعقد دورات تدريبية لضباط ارتباط تم تعيينهم من قبل المؤسسات الوطنية الشريكة؛ تم خلال هذه الدورات تعريف ضباط الارتباط على نظام المتابعة والتقييم الورقي ومن ثم المحوسب بهدف رفع إمكانياتهم في التخطيط والمتابعة لمشاريعهم بشكل عام، ومشاريعهم المرتبطة بالخطط الوطنية بشكل خاص.

كذلك قام المتابعة والتقييم بتدريب موظفي المجلس الوطني لشؤون الأسرة على استخدام النظام، بحيث يتمكنوا من إرسال تقارير المتابعة لمشاريعهم باستخدام النظام المحوسب ذاته. كذلك عمل المتابعة والتقييم خلال العام ٢٠٠٨ وبالتعاون مع البرنامج التربوي التعليمي في المجلس وبالشراكة مع اليونيسيف على تأسيس فريق من اليافعين يمثلون أبناء جيلهم على المستوى الوطني، وقام بتأهيلهم من خلال تعريفهم ضمن دورات تدريبية على حقوق الطفل في المواثيق الدولية والوطنية، وعلى نظام المتابعة والتقييم المعتمد لدى المجلس، بهدف إشراك الجيل الناشئ في عملية التخطيط والتقييم للبرامج الوطنية المعنية بشؤونهم.

ولتعزيز مبدأ الشراكة الوطنية، تم توقيع مذكرة تفاهم مع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز؛ تنص على تبادل المعرفة والاستناد إلى تقارير الإنجاز المقدمة من الشركاء الوطنيين في تقييم المركز لأدائهم في معيار القيادة والالتزام بالمبادرات الوطنية. وعلى المستوى الإقليمي، شارك المجلس وزارة التنمية الاجتماعية في إعداد تقرير الأردن لمتابعة إنجازات الأردن في تنفيذ إستراتيجية الأسرة العربية.

التوجهات المستقبلية:

- اختبار فعالية النظام المحوسب في استقراء تطور العمل في المؤسسات الوطنية الشريكة.
- إصدار تقارير تقييمية ترصد تطور إنجازات الخطة الوطنية للطفولة.
- تعميم النظام على الخطط الوطنية الأخرى في الأعوام التالية.
- اعداد نظام متابعة لحالات العنف الأسري.

المؤازرة وكسب التأييد

- الاحتفال باليوم العالمي للطفل.
- إنشاء مكتب الدعم الفني للتواصل مع الأعيان والنواب.
- الإعداد للمؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف.
- إطلاق الإصدار الأول من دليل البحوث والدراسات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة.
- إطلاق دليل التشريعات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة.
- إطلاق تقرير تحليل وضع الاطفال في الأردن، برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة.
- إعداد دراسة تحليلية للنصوص الواردة في قانون العمل والمتعلقة بالمرأة.
- إعداد وثيقة للقوانين ذات العلاقة بالأسرة والمقترح تعديلها.
- التوسع في مشروع التوعية الوالدية.
- تدريب العاملين في المؤسسات الوطنية المعنية حول آليات كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة.
- تدريب العاملين الصحيين حول اجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري في المؤسسات الصحية.
- إنشاء شراكات مع وسائل الإعلام المختلفة.
- الاشتراك في عضوية بعض المجالس العربية.

مراجعة وتطوير الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية

- إنهاء المرحلة الأولى من خطة العمل الثانية لتنمية الطفولة المبكرة للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٣)
- إعداد تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة
- إعداد إطار المعايير والمؤشرات النمائية للطفولة المبكرة
- إعداد وثيقة النتاجات العامه والخاصة بناءاً على المعايير النمائية للطفل الأردني.
- إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن.ز
- إعداد وثيقة الإرشاد الأسري.
- إعداد ورقة حقائق ونشرة سياسات حول أهم قضايا العنف ضد المرأة.
- إعداد تقرير تحليل موقفي حول وضع الأطفال مجهولي النسب والتوصيات للتعامل مع القضية,
- إعداد ورقة تحليل للنصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات والمتعلقة بالأسرة ومقارنتها بالأحكام القضائية.
- إصدار العدد الأول من سلسلة الثقافة القانونية حول ضرب الأطفال.
- إصدار العدد الثاني من سلسلة الثقافة القانونية حول دليل الميراث

التنسيق والمتابعة

- اعتماد الجزء الأول من مشروع مراجعة استجابة الاردن في التعامل مع حالات العنف الأسري والمتعلقة بالعنف ضد المراة.
- حوسبة نظام المتابعة والتقييم.

التطوير المؤسسي

- إعداد الهيكل التنظيمي للمجلس ووصف الوظائف.
- تطوير الموقع الالكتروني للمجلس.

موارد المجلس المالية

تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة ١٤ من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من:

١. ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
٢. عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
٣. منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
٤. التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
٥. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

الجهات الداعمة لأعمال المجلس خلال العام ٢٠٠٨:

- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
- منظمة اليونيسف (UNICEF)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي UNDP))
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNFUIM)
- البنك الأهلي، ممثلاً بمعالي العين الدكتور رجائي المعشر
- أمانة عمان الكبرى
- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية AGFUND))
- منظمة الصحة العالمية (WHO)
- مؤسسة إنقاذ الطفل/ الدنمارك
- دائرة التنمية الدولية البريطانية/المجلس الثقافي البريطاني (DFID)
- مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة (PSP) بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)
- الهلال الأحمر الإماراتي
- السفارة الهولندية
- الاتصالات الأردنية
- DOL-CHF
- فريدوم هاوس (Freedom House)
- مؤسسة المستقبل لتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا (Foundation for the Future)
- شركة أمنية
- مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)